بيان صحفي

منظمة الأمم المتحدة والشركاء في التنمية ينسقون أعمالهم لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في شمال أفريقيا

الرباط، في 2 مارس 2018 (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا): في اجتماعها يومَي 01 و02 مارس في إطار آلية الأمم المتحدة دون الإقليمية للتنسيق في شمال أفريقيا، اتفقت أربعة وعشرون من المنظمات الأممية والمؤسسات الدولية والجهات المانحة، العاملة في شمال أفريقيا على مشروع خريطة طريق مشتركة لمتابعة ودعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في شمال أفريقيا.

وبعد اقتسام التجارب وتبادل الأفكار حول التحديات التي يواجهها تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في المنطقة، اتفق المشاركون على ضرورة تنسيق أعمالهم واغتنام فرص التآزر.

وقد شكّلت أجندة عام 2030 التي دخلت حيز التنفيذ في 01 يناير 2016 الإطار المرجعي العالمي الذي يوجّه سياسات وأفعال التنمية على المستوى الوطني والإقليمي والدولي. فهي تركّز هذه الجهود حول 17 هدفاً أساسياً، تعرَف تحت تسمية "أهداف التنمية المستدامة". وفي حالة البلدان الأفريقية، تلتقي هذه الأهداف بنسبة تفوق 90% مع أهداف أجندة عام 2063 التي حددها الاتحاد الأفريقي.

غير أن أهداف التنمية المستدامة، بعد سنتين من إطلاقها، بقيت إلى يومنا غير معروفة لدى غالبية الفاعلين. « *فامتلاكها مازال هامشياً، سواء على مستوى الأفراد، أو المجتمعات أو المؤسسات الوطنية أو المحلية. وآليات التشاور التي تشرك فاعلين متعددين، إن وُجدت، هي في الغالب ليست عملية بشكل كبير* »، كما صرّحت السيدة ليلى هاشم النعّاس، مديرة مكتب اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بشمال أفريقيا، التي أكّدت أن « *تحقيق أهداف التنمية المستدامة، اعتباراً للرهانات المتعددة المرتبطة بها، يستدعي مجهوداً إقليمياً قائماً على التشاور يجب أن يحثنا على تعميق التفكير وإيجاد الإجابات المناسبة للأولويات الوطنية وللإشكاليات الإقليمية ذات الاهتمام المشترك للبلدان* » .

تتناول خريطة الطريق التي جرت مناقشتها بمناسبة هذا اللقاء عدة مجالات مشتركة للتدخّل مثل تعزيز إدراك أهداف التنمية المستدامة وامتلاكها من قبَل جميع الفاعلين المعنيين، وإدماج أهداف التنمية المستدامة في السياسات العمومية، وتعزيز القدرات الإحصائية ومتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وكذلك استغلال إمكانية التعاون جنوب- جنوب.

من بين أهداف التنمية المستدامة الـ 17 المحددة في العالم، شخّص المشاركون في اللقاء عدة أهداف يعتبرونها ذات أولوية لشمال أفريقيا. ويظهر من بين هذه الأخيرة الأمن الغذائي، وخلق فرص العمل اللائق للشباب والنساء، وإدماج النوع الاجتماعي كبُعد مستعرَض في السياسات التنموية، والانتقال في مجال الطاقة، والتكامل الإقليمي، والحد من التفاوت، وتدبير الموارد المائية والتصدي للتغيّر المناخي. وسوف تركّز خريطة الطريق الإقليمية لسنة 2018-2019 على موضوعات متعددة ذات صلة بالأمن الغذائي والتشغيل.

وإذ تطمح خريطة الطريق إلى تغطية كامل شمال أفريقيا (تونس، الجزائر، السودان، ليبيا، مصر، المغرب وموريتانيا)، سيكون تنفيذها تحت توجيه لجنة مشتركة تضم اتحاد المغرب العربي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالتشاور مع نقط الاتصال لمختلف المؤسسات.

بالإضافة إلى مشاركة اتحاد المغرب العربي، شاركت في هذا اللقاء عدة وكالات أممية. من بين هذه الوكالات، الممثلون الإقليميون لمنظمة الأغذية والزراعة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومنسقو وممثلو منظومة الأمم المتحدة في الجزائر، مصر، المغرب وموريتانيا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا الغربية (الاسكوا)، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالمغرب وموريتانيا، واليونيسكو، واليونيسيف. كما شارك في اللقاء فاعلون أساسيون في التنمية مثل المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، والبنك الأفريقي للتنمية، و البنك الإسلامي للتنمية، والمركز الإسلامي لتنمية التجارة، والمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، والمنظمة العربية للتنمية الزراعية.

الآلية دون الإقليمية للتنسيق - شمال أفريقيا، التي توجهها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، هي فرع من الآلية الإقليمية للتنسيق - أفريقيا. بذلك يكون دور الآلية دون الإقليمية للتنسيق تيسير التشاور بين وكالات منظومة الأمم المتحدة في المنطقة.

ملحوظة للمحررين

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا (www.uneca.org) هي واحدة من اللجان الخمس للمجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة (ECOSOC). المهمة الموكلة إلى مكتبها لشمال أفريقيا هي دعم التنمية في بلدانها الأعضاء السبعة (الجزائر، تونس، السودان، ليبيا، مصر، المغرب، وموريتانيا)، من خلال مساعدتها في صياغة وتنفيذ السياسات والبرامج الكفيلة بتحقيق تحولها الاقتصادي والاجتماعي.